

Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

التقرير الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٣، تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيون من أجل تنمية أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز والآثار والتحديات في المجالات المواضيعية الأربعة البالغة الأهمية لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة، وكذلك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ألا وهي التصنيع والتكامل الإقليمي؛ والصحة والمياه والصرف الصحي؛ وتغير المناخ؛ وتمويل التنمية المستدامة.

ففي ما يتعلق بالتصنيع والتكامل الإقليمي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التنوع الاقتصادي، لم يُحرز إلا تقدم ضئيل في تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام. ولا تزال تهيئة البيئة الوطنية والإقليمية والدولية المؤاتية تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز القدرات الإنتاجية وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، في حين لا يزال الخصاص في البنى التحتية والحوافز غير الجمركية من بين العوامل التي تعرقل إقامة تجارة ذات كفاءة وفعالية أكبر من حيث التكلفة في ما بين البلدان الأفريقية. ومع ذلك، فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل معلماً هاماً في الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي.



ففي ما يتعلق بالصحة والمياه والصرف الصحي، أُحرز بعض التقدم في تحسين سبل الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية، رغم استمرار وجود بعض التحديات الرئيسية. فمعدلات وفيات الأمهات والأطفال لا تزال أعلى من أي منطقة أخرى. ولا تزال ثمة أوجه تفاوت كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية في الوصول إلى المياه والصرف الصحي. ولا بد أن تفي حكومات البلدان الأفريقية بالتزاماتها المالية بموجب إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وتواصل إيلاء الأولوية لإنشاء نظم صحية وطنية ومواصلة تحديث البنية التحتية الصحية.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، تواصل البلدان الأفريقية تنفيذ السياسات الوطنية والمبادرات الإقليمية لتعزيز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ والتكيف معه وتحسين التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية. ومن المهم دعم هذه الجهود من خلال الوفاء بالتزامات المتعلقة بتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وفي ما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة، لا بد من الاستمرار في تسخير الإمكانيات الكاملة لجميع مصادر التمويل. وتواصل البلدان الأفريقية إحراز تقدم كبير في تعبئة الموارد المحلية. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي لكبح التدفقات المالية غير المشروعة وتحرير إمكانات الموارد المالية المحلية. ويظل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمراً بالغ الأهمية لتوفير التمويل الإنمائي الحاسم.

أولا - مقدمة

- ١ - في أعقاب اعتماد الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (القرار ١/٦٣)، أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٣/٦٦ آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل سنتين عن ذلك الموضوع. وفي القرار ذاته، عينت الجمعية العامة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بوصفه أمانة الاستعراض الذي يجري كل سنتين في سياق بند جدول أعمالها المكرس لتنمية أفريقيا، بالتنسيق مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.
- ٢ - وانطلاقاً من مبدأي المساواة المتبادلة والتعاون، يقدم التقرير استعراضاً لما تُفُذ من الالتزامات التي تعهد بها الشركاء الإنمائيون التقليديون والجدد في أفريقيا وتعهدت بها البلدان الأفريقية اعتماداً على جملة أمور منها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ومؤتمرات القمة التي تُعقد مع شركاء أفريقيا.
- ٣ - والغرض من هذا التقرير هو تسليط الضوء على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المجالات الحاسمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في أفريقيا، بما في ذلك إعادة النظر في الأولويات الإنمائية التي تتناولها التقارير السابقة، مثل تغير المناخ والاستدامة البيئية وتمويل التنمية.

ثانياً - طريقة إعداد التقرير ونطاقه

ألف - الطريقة

- ٤ - لدى إعداد التقرير، أجرى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مشاورات مع أصحاب المصلحة الأفارقة والشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد والناشئين لأفريقيا لتحديد الالتزامات الرئيسية لدعم تنمية أفريقيا في إطار المجالات المواضيعية الأربعة؛ ومناقشة الإنجازات والتحديات؛ وإيجاد توافق في الآراء بشأن توصيات محددة للتقدم في التنفيذ.
- ٥ - وجررت تلك المشاورات مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، واشترك في تنظيمها مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مدراند بجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ بمشاركة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس في أيار/مايو ٢٠١٧؛ ومع شركاء أفريقيا الإنمائيين التقليديين والجدد في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- ٦ - واستُكمِلت المشاورات بإجراء استقصاء شامل يستند إلى استبيان لأصحاب المصلحة الرئيسيين، ويضمون الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، سعياً إلى الحصول على وجهات نظرهم بشأن مدى الوفاء بالالتزامات، وكذلك التحديات والتأثيرات والتوصيات المتعلقة بالنهوض بالتنفيذ.

باء - النطاق

٧ - عقب المشاورات وإقرار فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، اختيرت أربعة مجالات مواضيعية رئيسية. وسعت فرقة العمل إلى ضمان مواءمة التقرير مع الأولويات الأفريقية على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وضمان التوازن في معالجة الموضوعات المتعلقة بالركائز الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

٨ - والمجالات المواضيعية الأربعة التي تُستعرض في هذا التقرير هي:

(أ) التصنيع والتكامل الإقليمي، وهما من الركائز الأساسية لخطة التحول الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا المنصوص عليهما في خطة عام ٢٠٦٣ وهما ضروريان لتمكين الاقتصادات القائمة على الموارد من تنويع القيمة المضافة وزيادتها. والتصنيع هو موضوع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة ويتسق مع إعلان الجمعية العامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقداً ثالثاً للتنمية الصناعية لأفريقيا؛

(ب) الصحة والمياه والمرافق الصحية، حيث يشكل تحسين الرعاية الصحية هدفاً رئيسياً في كل من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. يعتبر توفير المياه النظيفة والصرف الصحي هدفاً إنمائياً أساسياً وضرورياً لتحقيق نتائج صحية محسنة، بما في ذلك ما يتعلق بوفيات الأمهات والأطفال؛

(ج) تغير المناخ، الذي تشكل آثاره السلبية مصاعب كبرى في وجه تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. والتصدي لهذه المصاعب أمر لا غنى عنه لتحقيق كلتا الخطتين، وكذلك تعزيز السلام والاستقرار في القارة؛

(د) تمويل التنمية المستدامة، الذي يشكل توافره من المصادر الداخلية والخارجية والعامه والخاصة أمراً ضرورياً ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ويتابع هذا الجزء التقدم المحرز بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/203) ويتيح الفرصة لاستعراض القضايا المثارة في التقرير الأول لفترة السنتين.

ثالثا - استعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار المجالات المواضيعية الأربعة

٩ - يتضمن هذا الفرع تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية وتعهد بها شركاؤها الإنمائيون في المجالات المواضيعية الأربعة، ويسلط الضوء على أثرها ويحدد الثغرات والتحديات. ويشمل التقييم استعراضاً لقائمة مفصلة بالالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية والبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقطعها الشركاء الإنمائيون الجدد والناشطون، واستعراضاً للدراسات الاستقصائية التي أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين.

ألف - التصنيع والتكامل الإقليمي

١ - التصنيع

أفريقيا: الالتزام ١: تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام

١٠ - يشكل تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام أحد الدعائم الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (٢٠٢٣-٢٠١٤) وهو أمر حاسم لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي.

١١ - وينضاف ذلك إلى التقدم المحرز في هذا الصدد من خلال تنفيذ العقدين الأول والثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، وكذلك خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، التي تحدّد ست أولويات للعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري والدولي.

١٢ - وتعهّدت البلدان الأفريقية في الهدف ٤ من خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ بتحويل اقتصاداتها وإيجاد فرص العمل باعتبارها عاملين للدفع بتنفيذ الخطة قدماً.

/التنفيذ/

١٣ - تضاعفت قيمة المنتجات المصنّعة للبلدان الأفريقية من ٧٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وزادت أيضاً القيمة المضافة للمنتجات المصنّعة بدرجة كبيرة بمتوسط سنوي قدره ١٢,٥ في المائة (في عام ٢٠١٠). وزادت صادرات السلع المصنّعة بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٢، مدفوعةً بارتفاع أسعار السلع الأساسية.

١٤ - ومن حيث نمو القيمة المضافة الصناعية في أفريقيا، يشير تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٨ إلى زيادة من ١,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ إلى ٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦. ومع ذلك، فقد انخفضت القيمة المضافة للمنتجات المصنّعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية في المتوسط خلال الفترة ذاتها، من ١٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦.

١٥ - وقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية في ركود العمالة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣، حيث بلغ ٥,٤ في المائة و ١١,٢ في المائة من مجموع العمالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا على التوالي. وبلغت حصة قطاع الصناعات التحويلية ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية في المتوسط في عام ٢٠١٥^(١).

الشركاء: الالتزام ١: دعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام، بطرق منها التمويل والاستثمار واعتماد سياسات أوسع في مجال الشراكات

١٦ - تعهد الشركاء الإنمائيون، في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة لمجموعة السبعة ومجموعة العشرين، بدعم التصنيع في أفريقيا عن طريق تيسير سبل الحصول على التمويل ومن خلال اعتماد سياسات إنمائية أوسع، بما في ذلك من خلال التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وفي إطار مختلف أنظمة التجارة التفضيلية، تعهد الشركاء الإنمائيون بتوفير سبل أفضل لنفاذ المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، بما في ذلك المنتجات المصنّعة.

/التنفيذ/

١٧ - شهدت السنوات الأخيرة تحولا في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات الاجتماعية. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للقطاعات الاجتماعية من ١,١ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وفي الوقت ذاته، انخفضت

(١) مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *African Economic Outlook 2017: Entrepreneurship and Industrialization* (٢٠١٧).

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للقطاعات الإنتاجية بنسبة ٣٨,٦ في المائة إلى ٣١٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

١٨ - وقد قطع الشركاء الإنمائيون الجدد والناشطون في أفريقيا التزامات كبيرة بدعم أفريقيا من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، تشمل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف قطاعات العديد من الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما الاتجار بالموارد الطبيعية والتصنيع والزراعة وأعمال البناء. كما تطورت الشراكات الجديدة لتشمل التعاون الإنمائي في شكل معونات وقروض ومنح.

١٩ - وعلى الرغم من التنوع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف قطاعات الاقتصادات الأفريقية، فإن الصناعات الاستخراجية تظل أهم وجهة للاستثمارات من الشركاء الإنمائيين الجدد والناشئين.

٢٠ - وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، قدمت الصين ٣١,٥ بليون دولار في شكل خطوط ائتمان إلى البلدان الأفريقية، متجاوزة بذلك التزامها الذي تعهدت فيه بتقديم مبلغ ٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣^(٢). وعلى وجه الخصوص، أنشئ الصندوق الإنمائي المشترك بين الصين وأفريقيا لاستثمار أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في ٢٧ مشروعاً تضم الزراعة والكهرباء والطاقة ومواد البناء والتعدين والآلات والمجمعات الصناعية، وهو قادر على تحفيز ما يقرب من ٤ بلايين دولار من استثمارات الشركات الصينية في أفريقيا^(٣). وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كانت أكثر من ٢ ٠٠٠ شركة صينية قد استثمرت مبلغاً يفوق ١٤ بليون دولار في أفريقيا.

٢١ - وانخفض الالتزام الإجمالي لتطوير البنية التحتية الأفريقية من جميع المصادر المبلغ عنها بمبلغ ١٦,٤ بليون دولار من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. ويُعزى هذا إلى تخفيض مبلغ قدره ١٤,٥ بليون دولار من التمويل المبلغ عنه من الصين وانخفاض استثمارات القطاع الخاص بمقدار ٤,٩ بلايين دولار^(٤). ولا يزال النمو في الصين ضعيفاً مقارنة بالسنوات السابقة، وقد يؤثر هذا التباطؤ في الاستثمارات الأجنبية للصين في أفريقيا ويؤدي إلى تخفيضات في المشاريع الاستثمارية ويضر بالنمو في البلدان المضيفة.

٢٢ - وتواصل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تقديم تمويل إنمائي هام بشروط ميسرة وغير ميسرة. فقد وقع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية اتفاقاً بقيمة بليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٧ لتمويل أنشطة ومشاريع المشتركة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأفريقية خلال فترة ثلاث سنوات.

(٢) وفقاً لما ذكره منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا.

(٣) الصين، وزارة الخارجية، "تنفيذ إجراءات متابعة نتائج مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(٤) مصرف التنمية الأفريقي، *African Economic Outlook 2018* (٢٠١٨).

الأثر

٢٣ - اعتماداً على مبلغ ٦٠ بليون دولار الذي تعهدت به الصين في مؤتمر القمة السادس لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في عام ٢٠١٥^(٥)، وقعت الصين والبلدان الأفريقية ٢٤٣ اتفاقاً للتعاون تبلغ قيمتها حوالي ٥٠ بليون دولار في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦. وقد سلط تقرير أعدته شركة McKinsey^(٦) الضوء على الفوائد الاقتصادية التي تجنيها أفريقيا من الاستثمارات الصينية، بما فيها إيجاد فرص العمل وتنمية المهارات. ومن بين ١٠٠٠ شركة شملتها الدراسة، فإن ٨٩ في المائة من موظفيها هم من السكان المحليين. وتشير الأبحاث إلى أن الشركات الصينية وظفت عدة ملايين من الأفارقة. ويوفر ما يقرب من ثلثي الشركات الصينية التدريب على اكتساب المهارات لعمالها. وبحلول عام ٢٠١٥، أنشأت الصين مراكز إقليمية للتعليم المهني ومعاهد لبناء القدرات ودرّبت ٢٠٠٠٠٠٠ فني ووفرت للأفارقة ٤٠٠٠٠ فرصة تدريب في الصين^(٧).

٢٤ - وبحلول عام ٢٠١٦، مؤّلت المبالغ المصروفة في إطار الالتزامات المالية الهندية أكثر من ١٥٠ مشروعاً في ٤٥ بلداً أفريقياً، استفادت جميعها من أكثر من ١٠ بلايين دولار في شكل خطوط ائتمان^(٨). وتضاعفت التزامات هذا البلد في قطاع الطاقة في عام ٢٠١٦ إلى ١,٢ بليون دولار، من ٥٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥^(٩).

٢٥ - وتستحوذ أفريقيا حالياً على حوالي ٥٥ في المائة من مدفوعات وكالة التعاون البرازيلية، وتجاوزت المعونة الأجنبية المقدمة من البرازيل بليون دولار في عام ٢٠١٧، وأتاح تكتل تجاري برازيلي حوالي ١٣٠٠٠ وظيفة في أنغولا.

٢٦ - وعلى الرغم من أن التصنيع لا يمثل سوى ١٨ في المائة من مجموع صادرات أفريقيا، فإن حصة المنتجات المصنعة في التجارة بين البلدان الأفريقية تجاوزت ٥٠ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥^(١٠)، مما يبرز الأثر الإيجابي للتكامل الإقليمي على الجهود المبذولة لتعزيز القيمة المضافة والتصنيع.

٢٧ - ومع ذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية مدججة في الاقتصاد العالمي في الطرف الأدنى من سلسلة القيمة العالمية، حيث تجني الشركات في البلدان المتقدمة الجزء الأكبر من الأرباح، وخاصة بالنسبة للعديد من المنتجات الزراعية الأفريقية، مثل البن والكافوا والشاي. ولذلك يجب أن يكون ضمن الأولويات

(٥) يون سن Foresight Africa viewpoint - China's engagement in Africa: what can we learn in 2018 from the \$60 billion commitment?", Brookings Institution, ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٦) كارتنيك جايارام وأوميد قصيري وإرين يون سن، "The closest look yet at Chinese economic engagement in Africa", McKinsey، حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧) وفقاً لخطة عمل جوهانسبرغ التي اعتمدها منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا (٢٠١٦ - ٢٠١٨).

(٨) أسرات سيوم، "India avails billion dollars' worth line of credit to Ethiopia", The Reporter، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٩) مصرف التنمية الأفريقي، African Economic Outlook 2018.

(١٠) مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، African Economic Outlook 2017.

العاجلة مساعدة البلدان الأفريقية على تحويل المواد الأولية الزراعية إلى منتجات صناعية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢ - التكامل الإقليمي

أفريقيا: الالتزام ٢: تعزيز التكامل الإقليمي بطرق منها إنشاء منطقة تجارة حرة قارية

٢٨ - تعهدت البلدان الأفريقية بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها برنامجاً رائداً ضمن برامج خطة عام ٢٠٦٣ وأمرأً بالغ الأهمية لتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

/التنفيذ

٢٩ - اتخذت البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية خطوات هامة لتعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك تدشين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ - جماعة شرق أفريقيا - منطقة التجارة الحرة الثلاثية المشتركة بين كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تضم ٢٦ دولة أفريقية.

٣٠ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان ٤٩ بلداً قد وقع على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، الذي يهدف إلى مضاعفة التجارة في ما بين البلدان الأفريقية عن طريق إزالة الحواجز غير الجمركية والجمركية على السلع والخدمات.

٣١ - واعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بروتوكولاً قارياً بشأن حرية تنقل الناس والحق في العيش والامتلاك في أي مكان في أفريقيا، الأمر الذي سيعزز بشكل كبير التكامل في المنطقة.

٣٢ - وفي الدورة ذاتها، دشن مؤتمر الاتحاد الأفريقي السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، التي ستوحد سوق النقل الجوي وتحرر السفر داخل أفريقيا، مما يسهم في التكامل الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

/الأثر

٣٣ - وفقاً لما جاء في نشرة *Africa Economic Outlook 2017*، ازداد حجم التجارة في ما بين البلدان الأفريقية من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قادرة على النهوض بالتجارة في ما بين البلدان الأفريقية بنسبة ٥٢,٣ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢ وزيادة التجارة بالمنتجات الصناعية بنسبة ٥٣,٣ في المائة خلال الفترة نفسها، مع تعزيز القيمة المضافة ورفع القدرة التنافسية الصناعية.

٣ - التقييم العام والأولويات والتحديات الرئيسية

التصنيع

٣٤ - لم يُحرز حتى الآن إلا تقدم محدود في تخفيض التصنيع الشامل للجميع والمستدام، الذي يقاس بواسطة التصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي لأفريقيا أن تخطط مسارها الخاص، مستندة بشكل خاص إلى إمكانات الصناعة الزراعية ومستفيدة من مزاياها النسبية الطبيعية، على أن تستخلص

الدروس في مجال السياسات العامة من المناطق الأخرى التي أفلحت في بناء قطاعات صناعية. ولا يمكن النظر إلى السياسة الصناعية بمعزل عن غيرها؛ فيلزم معالجة قضايا التنمية والبنية التحتية والتعليم وتنمية المهارات والتدريب بوجه عام.

٣٥ - ويتطلب النهوض بالتصنيع وجود أدوات ومؤسسات مالية خاصة، مثل مصارف التنمية الصناعية الوطنية والإقليمية، لتمويل الأنشطة ذات الصلة بالتنمية الصناعية. ومع أن العديد من البلدان الأفريقية قد أنشأت مصارف للتنمية الزراعية، إلا أن قلة منها تملك الآليات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية الصناعية.

٣٦ - وتفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء والشركات الصغيرة إلى التمويل. ويرجع هذا القيد الجنساني الرئيسي في عملية التنمية إلى الافتقار إلى المخططات المدعومة بالأموال العامة والموجهة نحو خدمة المرأة.

٣٧ - وإصلاحات السياسات التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضرورية، إذ أن الهيكل الحالي للتعريفات الجمركية يحايي المنتجات المصنعة وشبه المصنعة من أفريقيا على المواد الخام.

٣٨ - ولئن كان النفاذ إلى الأسواق العالمية سيهيئ فرصاً أكبر للنمو والشمولية في أقل البلدان نمواً، فينبغي للأعمال التجارية الأفريقية أن تبحث عن فرص معززة، وذلك بفضل توسيع وتعميق التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

التكامل الإقليمي

٣٩ - النقص في البنى التحتية والحوافز غير الجمركية من بين العوامل الرئيسية التي لا تزال تعرقل إقامة تجارة ذات كفاءة وفعالية أكبر من حيث التكلفة في ما بين البلدان الأفريقية. لذلك فإن النهوض بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية أمرٌ لا بد منه لتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي.

٤٠ - ولا غنى عن اجتذاب الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك عن طريق إيجاد الأطر التنظيمية والقانونية المؤاتية لسد النقص الحاصل في البنى التحتية.

٤١ - ويشكل التفكك بين الجهود الموجهة نحو التصنيع والمفاوضات التجارية أيضاً مصاعب كبيرة.

٤٢ - وستكون إزالة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على القروض من أجل الابتكار وتوسيع الانتاج أمراً مهماً لتحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي والتصنيع.

باء - الصحة والمياه والصرف الصحي

١ - الصحة

أفريقيا: الالتزام ٣: زيادة التمويل المحلي للقطاع الصحي

٤٣ - في إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، تعهدت البلدان الأفريقية بتخصيص نسبة ١٥ في المائة على الأقل من ميزانياتها السنوية لتحسين القطاع الصحي. والتزمت حكومات البلدان الأفريقية

بجملة أمور منها إطار السياسة القارية لتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لعام ٢٠٠٦ والاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

/التنفيذ

٤٤ - تبين البيانات المتاحة من منظمة الصحة العالمية حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق على الصحة في البلدان الأفريقية كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي، من ٨,٧ في المائة إلى ١١,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، حيث ارتفعت من ١٣,٦ بليون دولار إلى ٥٠,٧ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١.

٤٥ - وعزز الاتحاد الأفريقي بنيته الصحية بتدشين المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومراكزها التعاونية الإقليمية في مناطق الاتحاد الأفريقي الخمس.

الشركاء: الالتزام ٢: زيادة التمويل وغيره من الدعم للقطاع الصحي زيادة كبيرة

٤٦ - تعهد زعماء العالم بمبلغ يقارب ٣ بلايين دولار لتخفيض الوفيات الناجمة عن الملاريا إلى مستوى يقارب الصفر بحلول عام ٢٠١٥ خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠٠٨. وتعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبلغ لا يقل عن ٢٢ بليون دولار من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي سنوياً بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك بتحديد النتائج المتوخاة في مجال انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقطعت أيضاً تعهدات بشأن النظم الصحية، وتدريب العاملين في مجال الصحة، والأمراض المدارية المهملة، ووفيات الأمهات، وتوفير الأدوية والعلاج بأسعار معقولة.

/التنفيذ

٤٧ - استناداً إلى البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة في أفريقيا زيادة كبيرة من ٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥ و ١١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦، ليلعب مجموعها ١٢٤,٦ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦. وخُصصت نسبة تفوق ٤٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة في عام ٢٠١٦، البالغة ٥,٥ بلايين دولار، للسياسات السكانية، بما في ذلك مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وعلى الأخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٨ - ولا يزال انخراط الهند في قطاعات الرعاية الصحية والطب في أفريقيا في تزايد. ففي عام ٢٠١١، شرعت شركة Cipla، وهي أكبر شركة أدوية هندية تصنع الأدوية الجنيسة، في زامبيا والكاميرون وكينيا وليسوتو في تنفيذ برنامجها للعلاج الذي يكلف دولاراً واحداً كل يوم، وهي مبادرة تهدف إلى خفض تكاليف العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٩ - وتعدّ الصين من بين أكبر ١٠ مانحين على الصعيد العالمي في مجال الصحة العالمية لأفريقيا. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢، تعهدت الصين بتقديم ٣ بلايين دولار إلى ٢٥٥ مشروعاً في قطاعات الصحة والسكان والمياه والصرف الصحي في أفريقيا. وكشفت الوكالة الكورية للتعاون الدولي من جانبها مؤخراً عن استراتيجيتها للشراكات القطرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لفائدة إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وموزامبيق، حيث يمثل التعاون الصحي جانباً بارزاً من المشروع.

الأثر

٥٠ - ساعدت الزيادة في الاستثمارات في القطاع الصحي على تحقيق مكاسب هامة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، كما يتضح من انخفاض معدلات الوفيات في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان الأفريقية تعاني من قيود في القدرات وانتشار النظم الصحية الضعيفة التي أضعفها أكثر تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وبالرغم من هذه التحديات، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٧٣ إلى ٨١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. كما أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في خفض معدل وفيات الأمهات، من ٩٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤٢ في عام ٢٠١٥.

٢ - المياه والصرف الصحي

أفريقيا: الالتزام ٤ : توسيع وتحسين سبل الحصول على خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي

٥١ - وفقاً لمصرف التنمية الأفريقية، يفتقر ٣٣٠ مليون أفريقي إلى سبل الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية، ويفتقر ٦٨٠ مليوناً إلى خدمات الصرف الصحي المدارة إدارة سليمة. وتكتسي الاستثمارات في المياه النظيفة والصرف الصحي أهمية حاسمة، حيث يستلزم الأمر مبلغاً يقدر بنحو ١٣ بليون دولار كل عام لبلوغ الغايات المدرجة في إطار الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة في القارة، ولا يشمل المبلغ اللازم لتشغيل وصيانة البنية التحتية القائمة^(١١).

التنفيذ

٥٢ - اعتمد إعلان نغور بشأن الصرف الصحي والنظافة الصحية في أيار/مايو ٢٠١٥ باعتباره وسيلة لتنفيذ رؤية أفريقيا للمياه عام ٢٠٢٥.

٥٣ - وما برحت البلدان الأفريقية تعمل من أجل تحقيق حد أدنى من الإنفاق يبلغ ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على المياه والمرافق الصحية بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك لزيادة سبل الوصول إلى الصحة والتغذية وتحسين النتائج المحققة فيهما، وفقاً لخريطة طريق دار السلام المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠١٦ للوفاء بالتزامات نغور في ما يتعلق بالأمن المائي والمرافق الصحية في أفريقيا.

٥٤ - وقام الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مرفق المياه الأفريقي، بتعزيز الرصد والإبلاغ في مجال الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي في أفريقيا. وفي إطار استراتيجيته للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥، يساعد المرفق البلدان الأفريقية على تلبية الحاجة المتزايدة للاستثمار من أجل تنمية وإدارة الموارد المائية في أفريقيا.

الأثر

٥٥ - كانت هناك عدة آثار ملحوظة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، أحرزت كوت ديفوار بعض التقدم في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. وتعهدت

(١١) انظر الموقع التالي: <http://www.afdb.org/en/news-and-events/world-water-day-interview-wambui-gichuri-director-water-development-and-sanitation-department-17966/>

رواندا بوضع خطة شاملة للاستثمار القطاعي، بإسهام من أصحاب المصلحة المتعددين، لاستكمال الخطة الاستراتيجية القطاعية الحالية. وسيتم رصد وتقييم خطة الاستثمار عن كثب، وذلك من أجل متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق رؤية رواندا لعام ٢٠٢٠ وأهداف التنمية المستدامة بفعالية. وفي ليسوتو، زادت مخصصات ميزانية شركة المياه والصرف الصحي من ٨,٥ ملايين دولار إلى ١٢,٤ مليون دولار من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، مما أدى إلى زيادة سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي خلال الفترة نفسها^(١٢).

الشركاء: الالتزام ٣: تقديم الدعم المالي للمساعدة في توسيع نطاق الحصول على خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي

/التنفيذ

٥٦ - تعهد مصرف التنمية الأفريقي بإطلاق ٤٧ عملية جديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (بقيمة ١,٨ بليون دولار). وقد أوفى مصرف التنمية الأفريقي جزئياً بهذا الالتزام الطموح من خلال تنفيذ ٢٤ عملية جديدة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦ بقيمة إجمالية قدرها ٦٦٤ مليون دولار.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر حصة من التزامات المعونة في ما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية (أكثر من ١,٧ بليون دولار) من شركاء التنمية التقليديين في أي منطقة. غير أن معظم بلدان المنطقة لم تبلغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة سواء بمياه الشرب أو الصرف الصحي^(١٣). وانخفضت التزامات المعونة المتعهد بها للمنطقة من ٣٨ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال المياه والصرف الصحي في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥، من ٣,٨ بلايين دولار إلى ١,٧ بليون دولار^(١٤).

٥٨ - ودعم الشركاء الإنمائيون الجدد والناشطون، بما في ذلك الصين وتركيا، مشاريع المياه والصرف الصحي في أفريقيا. فقد قدمت تركيا، من خلال مؤسسة الإغاثة الإنسانية، مساعدات في مجال المياه والصرف الصحي لنحو ١,٦ مليون شخص في أفريقيا عن طريق حفر ٤٥٧ بئراً بحثاً عن المياه النظيفة في تسعة بلدان أفريقية.

/الأثر

٥٩ - كانت هناك عدة آثار ملحوظة على الأرض. فقد ساعدت المساعدة المقدمة من هولندا صندوق امتلاك الثروات المائية واستثمارها في موزامبيق لتغطية نسبة ٧٠ في المائة من المدن الرئيسية البالغ

(١٢) آلية الأمم المتحدة للمياه، تقرير آلية الأمم المتحدة للمياه وتقييمها للصرف الصحي ومياه الشرب في العالم لعام ٢٠١٧: تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد العالمي في إطار أهداف التنمية المستدامة (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧).

(١٣) منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment* (جنيف، ٢٠١٥).

(١٤) آلية الأمم المتحدة للمياه، تقرير آلية الأمم المتحدة للمياه وتقييمها للصرف الصحي ومياه الشرب في العالم لعام ٢٠١٧: تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد العالمي.

عدددها ٢١ مدينة في البلد التي تحصل على مياه الشرب. وساعدت اليابان على تزويد ٣٦ مليون شخص بمياه الشرب و ٢٠٠ ٤ شخص بالتدريب في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وبفضل المعونة المقدّمة من فرنسا في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أمكنت المساهمة في تمويل مصنع مياه الشرب في كابالا في مالي وفي تمويل برنامج كبير لبناء القدرات للشركة التي تدير المصنع.

٣ - التقييم العام والأولويات والتحديات الرئيسية

- ٦٠ - تطوير النظم الصحية الوطنية ومواصلة تحديث البنية الأساسية الصحية لأفريقيا من أجل النمو السكاني أمرٌ بالغ الأهمية.
- ٦١ - وتلزم استثمارات مناسبة في رأس المال البشري، لا سيما توفير التعليم الجيد للشباب، من أجل ٣ ملايين عامل صحي مهني إضافي مطلوب للوفاء بالمعايير الدنيا لمنظمة الصحة العالمية.
- ٦٢ - ولم يترجم النمو الاقتصادي في بعض البلدان الأفريقية بعدُ إلى تحسُّن في المياه والمرافق الصحية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قلة المخصصات المالية والمالية.
- ٦٣ - ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة في سبل الوصول إلى المياه والمرافق الصحية بين المناطق الريفية والحضرية في أفريقيا.
- ٦٤ - ولا تعكس السياسات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية التحديات السياسية والمالية والاجتماعية والبيئية المتكاملة التي تؤثر في الأمن الغذائي والصحة والتنمية واستدامة النظم الإيكولوجية والناجمة عن تغير المناخ.

جيم - تغير المناخ

- ٦٥ - دخل اتفاق باريس حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بهدف تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ عن طريق الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية بحلول عام ٢١٠٠ وبذل الجهود لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. والغرض من الاتفاق هو تعزيز قدرة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتحقيق توازن صاف بين مصادر وبالوعات غازات الدفيئة؛ وجعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار تطور منخفض الانبعاثات قادر على الصمود في مواجهة المناخ. ونص الاتفاق أيضاً على أن المساهمات المزمعة المحددة وطنياً ستتحول إلى مساهمات محددة وطنياً.

١ - التخطيط والاستعداد الوطني والإقليمي

- أفريقيا: الالتزام ٥: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه وتحسين التأهب للكوارث الطبيعية من خلال السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية
- ٦٦ - ضمن الهدف ٧ من خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، تعهدت البلدان الأفريقية بتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية، بما في ذلك عن طريق إدماج تلك الأهداف في السياسات والخطط والاستعدادات الوطنية والإقليمية.

/التنفيذ

- ٦٧ - اتخذت البلدان الأفريقية خطوات لجعل مسألة التكيف جزءاً من الخطط الإنمائية، بما في ذلك عن طريق التكامل على مختلف المستويات والتشريع ووضع السياسات المناخية والترتيبات المؤسسية الجديدة.
- ٦٨ - وتوجد في أفريقيا خمسة من البلدان التسعة التي قدمت خطط التكيف الوطنية الخاصة بها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويعزى التقدم البطيء في الأساس إلى الافتقار إلى الدعم المالي المتاح للبلدان النامية. ولذلك فإن قرار الصندوق الأخضر للمناخ القاضي بإتاحة ما يصل إلى ٣ ملايين دولار لكل بلد عن هذه الخطط وعمليات التخطيط الأخرى للتكيف كان موضع ترحيب خاص.
- ٦٩ - وإلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان ٢٣ من ٤٧ طلباً تتعلق بخطط التكيف الوطنية وقدمت إلى الصندوق الأخضر للمناخ من أفريقيا. ومن بين هذه الطلبات الـ ٢٣، أقرت ٧ طلبات وتمت الموافقة عليها. وعلاوة على ذلك، صادقت ٤٧ دولة أفريقية على اتفاق باريس. ولمعالجة تأثيرات تغير المناخ، وضع واعتمد عدد من المبادرات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا ومبادرة التكيف في أفريقيا.
- ٧٠ - وفي أعقاب قرار الاتحاد الأفريقي بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ، أنشئت ثلاث لجان مخصصة لمنطقة الساحل ومنطقة حوض الكونغو والدول الجزرية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قامت البلدان الأفريقية بتنفيذ لجنة المناخ في حوض الكونغو والصندوق الأزرق لحوض الكونغو.

/الأثر

- ٧١ - حتى الآن، وافق صندوق مواجهة تغير المناخ في أفريقيا، وهو صندوق استثماري متعدد المانحين يديره مصرف التنمية الأفريقي، على ثمانية مشاريع منح صغيرة يبلغ مجموعها ٣,٣ ملايين دولار، ستدعم البلدان في تعزيز قدرتها على الاستفادة من التمويل الدولي للإجراءات المتعلقة بالمناخ.
- ٧٢ - ووفقاً لما ذكره البنك الدولي، أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً في تنفيذ خطة العمل المناخية لأفريقيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التزمت ٤٥ دولة بتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وكانت الخطة قد حددت مصادر مختلفة للتمويل المحتمل لتنفيذ أنشطة تتماشى مع هذه المساهمات.

٢ - الدعم الخارجي

الشركاء: الالتزام ٤: تقديم تمويل إضافي في مجال المناخ

- ٧٣ - أكد اتفاق باريس الهدف المتمثل في حشد مبلغ لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار سنوياً لتلبية احتياجات البلدان النامية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

/التنفيذ

- ٧٤ - وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ارتفع إجمالي التمويل العمومي الخاص بالمناخ المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بنحو ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، من ١٧ بليون دولار إلى ٢٦,٦ بليون دولار، مع التركيز أساساً على التدخلات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ.

وحق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قام الصندوق الأخضر للمناخ بتعبئة ١٠,٣ بلايين دولار من التعهدات من ٤٣ دولة عضو، منها ٨ بلدان نامية^(١٥).

٧٥ - وفي إطار خطة العمل المناخية لأفريقيا، يقوم البنك الدولي بتيسير استفادة البلدان من التمويل المخصص للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وفي ما يتعلق بالزراعة "الذكية مناخياً"، وافق البنك الدولي على ١١ مشروعاً يبلغ مجموعها ١,٤ بليون دولار، سيستفيد منها أكثر من ١,٦ مليون مزارع وستحسن حوالي ٧٢٥ ٠٠٠ هكتار من الأراضي بالممارسات الزراعية الذكية مناخياً. وفي ما يخص الحصول على الطاقة، تعهد البنك الدولي بتركيب ألواح الطاقة الشمسية القادرة على توليد ١ غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٢٠؛ ولهذه الغاية، يقوم البنك حالياً بتنفيذ مشروع إقليمي قيمته ٢٠٠ مليون دولار لتوسيع نطاق حصول الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على الكهرباء من خلال خدمات الكهرباء الحديثة خارج الشبكة في تسعة بلدان مستهدفة.

٧٦ - ويعمل مصرف التنمية الأفريقي وصندوق أفريقيا ٥٠ الاستثماري لتمويل البنى التحتية والصندوق الأخضر للمناخ معاً لتنفيذ مبادرة "تسخير الصحراء لتوليد الطاقة" لتحويل الصحاري الأفريقية إلى مصادر جديدة للطاقة المتجددة، وذلك بهدف توليد ١٠ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية في ١١ دولة في منطقة الساحل وتوليد الطاقة الشمسية لفائدة ٢٥٠ مليون شخص مع تشجيع التنمية الزراعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى^(١٦).

٧٧ - وواصلت صناديق الاستثمارات المناخية دعم أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في قطاعات الطاقة والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ والمواصلات والغابات. ومن المتوقع أن تساعد التعهدات التي يبلغ مجموعها ٨,٣ بلايين دولار على تعبئة مبلغ إضافي قدره ٥٨ بليون دولار من التمويل المشترك.

٧٨ - وباعتماد اتفاق باريس، أنشأ مرفق البيئة العالمية مبادرة لبناء القدرات من أجل الصندوق الاستثماري للشفافية. وقد تعهد أحد عشر مانحاً بتقاسم نحو ٥٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستثماري عند تدشينه الرسمي في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٧٩ - وأنشئ صندوق مواجهة تغير المناخ في أفريقيا بمساهمة أولية قدرها ٤,٧٢٥ مليون يورو من ألمانيا، واستفاد في ما بعد من التزام بتمويل إضافي قدره ٤,٧ ملايين يورو من إيطاليا والزام بمبلغ مليوني يورو من منطقة فلاندر ببلجيكا.

الشركاء: الالتزام ٥: دعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

٨٠ - يشجع اتفاق باريس على تعزيز التعاون الدولي على استحداث التكنولوجيا غير الضارة بالمناخ ونقلها وبناء القدرات ووضع إطار تكنولوجي وترتيبات مؤسسية مناسبة. وكجزء من الاتفاق، أنشئت

(١٥) *Financing for Development: Progress and Prospects* - تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.I.5).

(١٦) أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "الصناديق الكبرى تدعم الطاقة الشمسية النظيفة في منطقة الساحل"، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨.

مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان النامية من أجل تلبية متطلبات زيادة الشفافية في الاتفاقية.

/التنفيذ

٨١ - بفضل تمويل إجمالي قدره ٥٠ مليون دولار، أنشأ مرفق البيئة العالمية برنامج بوزنان الاستراتيجي لنقل التكنولوجيا في عام ٢٠٠٨ لزيادة مستوى الاستثمار في نقل التكنولوجيا، بهدف مساعدة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها في ما يتعلق بالتقنيات السليمة بيئياً.

٨٢ - وأنشأ مرفق البيئة العالمية آلية التكنولوجيا في عام ٢٠١٠ لتيسير العمل على تطوير التكنولوجيا ونقلها.

٨٣ - ويوفر مرفق البيئة العالمية التمويل لأنشطة تطوير ونقل التكنولوجيا المناخية. وهو يدعم البلدان في إجراء تقييمات لاحتياجات التكنولوجيا ورسم مشاريع رائدة في مجال التكنولوجيا وتنفيذ مئات المشاريع المناخية ذات الأهداف المتعلقة بالتكنولوجيات المناخية. وقد شارك أحد عشر بلداً أفريقياً في المرحلة الأولى من أنشطة تقييم احتياجات التكنولوجيا، وشارك ١٢ بلداً في المرحلة الثانية منه.

٨٤ - وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تمت الموافقة على ١٩ مشروعاً ذات أهداف تتعلق بنقل التكنولوجيا بمبلغ ١١١,٧ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية و ٧٠٩,٣ مليون دولار في شكل تمويل مشترك.

٨٥ - ومن الأمثلة على مشاريع نقل التكنولوجيا مشروع إنتاج مواد العزل الحراري اعتماداً على نبات البوط في السنغال، الذي بدأ في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق مرفق البيئة العالمية على مشروعات في إطار مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية في أربعة بلدان أفريقية.

٣ - العمل في مجال المناخ

أفريقيا: الالتزام ٦: بذل "أفضل الجهود" في مجال تخفيض الانبعاثات من خلال المساهمات المحددة وطنياً

/التنفيذ

٨٦ - واصلت البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ وللحد من الضعف وتعزيز القدرة على الصمود، من خلال تنفيذ نهج التكيف مع تغير المناخ وإدماجها في خطط التنمية الوطنية. وقد تجلّى ذلك في اعتماد استراتيجيات وطنية لحماية وتشجيع التنوع البيولوجي، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

٨٧ - ويشير *Adaptation Gap Report 2017* (تقرير الثغرات في مجال التكيف لعام ٢٠١٧) إلى أنه لا توجد حتى الآن مؤشرات أو مصفوفات متفق عليها لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف المتفق عليه في اتفاق باريس.

٨٨ - ويدعم مشروع الاستراتيجيات الإنمائية المؤدية إلى تخفيض الانبعاثات في أفريقيا البلدان في وضع أدوات تحليلية لتوجيه السياسات المثلى لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، مما يساهم في تشجيع التحول الذي تقوده البلدان على أساس الطلب إلى مسار إنمائي منخفض الانبعاثات.

٨٩ - ومن خلال مشروع جمعية التكيف القائم على النظم الإيكولوجية من أجل الأمن الغذائي، تُدمج أهداف التكيف والتخفيف من أجل التكامل لدفع الإجراءات المناخية من منظور التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الشركاء: الالتزام ٦: الحد من انبعاثات الكربون (أطراف المرفق الأول) أو بذل مساهمات "أفضل الجهود" المحددة وطنياً (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)

/التنفيذ

٩٠ - يشير تقرير الثغرات في مجال التكيف لعام ٢٠١٧ إلى أن النمو في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة قد تباطأ خلال العامين الماضيين، مع زيادات محسوبة قدرها ٠,٩ في المائة و ٠,٢ في المائة و ٠,٥ في المائة في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي. وتسير مجموعة البلدان العشرين بشكل جماعي على المسار الصحيح نحو الوفاء بتعهداتها في كانون الأول لعام ٢٠٢٠. ومع ذلك، يتفاوت التقدم المحرز بين بلدان المجموعة، حيث تشير التقديرات إلى أن الاتحاد الروسي وأستراليا والبرازيل والصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي في طريقها للوفاء بتعهداتها لعام ٢٠٢٠.

٩١ - ووفقاً لما ذكرته منظمة أوكسفام، فإن المعونة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل لمساعدتها على خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة متخلفة عن الأهداف المحددة في اتفاق باريس. وقد تم توفير دفعة جديدة بقيمة ٤,١ بلايين دولار من المجتمع الدولي لمرفق البيئة العالمية للمساعدة على الحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

٤ - التقييم العام والأولويات والتحديات الرئيسية

٩٢ - اتخذت البلدان الأفريقية خطوات لإدماج مسألة التكيف مع المناخ في خططها الإنمائية. وتعلق الأولويات الرئيسية أساساً بالتكيف وتعبئة التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى المساعدة في تقديم طلباتها للحصول على المرافق المراعية للبيئة والمنح والقروض.

٩٣ - والبلدان الأفريقية بحاجة إلى المساعدة في مجال تعزيز مساهماتها المحددة وطنياً وإدماج النمو الأخضر والمنخفض الكربون في أطرها الإنمائية الوطنية.

٩٤ - ويلزم أن يفي شركاء التنمية التقليديون بالتزاماتهم المتعلقة بالحد من الانبعاثات. وينبغي إدماج الاحتياجات من التمويل وتنمية القدرات من أجل التنفيذ في آليات مبتكرة للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

دال - تمويل التنمية

١ - تعبئة الموارد المحلية

أفريقيا: الالتزام ٧: تعزيز تعبئة الإيرادات العامة المحلية واستخدامها بكفاءة

٩٥ - تؤكد خطة عمل أديس أبابا من جديد أن تعبئة الموارد المحلية، التي يؤكد مبدأ تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، واستخدامها بفعالية، هما أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٦ - وقد بذلت البلدان الأفريقية جهوداً لزيادة الموارد المحلية لتمويل أولوياتها في مجال التنمية المستدامة. واعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين، التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦، تدابير لتعبئة موارد إضافية من خلال آليات تمويل مبتكرة.

/التنفيذ

٩٧ - بذلت البلدان الأفريقية جهوداً كبيرة لتحسين كفاءة وفعالية جهودها في مجال تعبئة الإيرادات. وشمل ذلك توسيع القاعدة الضريبية من خلال إنشاء هيئات ضريبية مستقلة؛ واعتماد ضريبة القيمة المضافة؛ وتدابير لضمان شفافية الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى تحسين الإدارة.

/الأثر

٩٨ - ساهمت هذه التدابير في تحسين تحصيل الإيرادات: فقد زادت الإيرادات الضريبية من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

٩٩ - إلا أن جهود تعبئة الضرائب ضعيفة نسبياً في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط، حيث بلغ معدل الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بمعدل ٢٥ في المائة للبلدان الأفريقية غير المصدرة للنفط و ٣٤ في المائة لجميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الإيرادات الضريبية غير كافية لتمويل خطة التنمية القارية على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. كما أن عوامل هيكلية مثل انخفاض نصيب الفرد من الدخل ووجود قطاع غير رسمي كبير وقلة الصناعات التحويلية تعيق جهود تعبئة الضرائب في أفريقيا.

أفريقيا: الالتزام ٨: تعبئة الاستثمار الخاص وتنمية أسواق رأس المال والمصادر المالية الأخرى

١٠١ - رغم النمو، لا تزال الموارد المحلية منخفضة بالأرقام المطلقة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، مما يتطلب تعبئة مزيداً من الموارد، بما في ذلك من القطاع الخاص المحلي.

١٠٢ - وقد نفذت البلدان الأفريقية إصلاحات لترسيخ دعائم القطاع المالي وتيسير تخصيص الموارد بكفاءة لدعم التنمية. كما تعهدت بتشجيع الاستثمار الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال التجارية.

/التنفيذ

١٠٣ - شملت التدابير التي نفذتها البلدان الأفريقية الخصخصة ورفع الضوابط التنظيمية وكذلك الإصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك عملية تحرير القطاع الزراعي والتجاري والمالي التي جرت في سياق برامج التكيف الهيكلي.

١٠٤ - ويُظهر عرض البلدان الأفريقية المثير للإعجاب ضمن مؤشر سهولة مزاولة الأعمال الذي وضعه البنك الدولي تأثير الإصلاحات التي طرأت على مناخ الاستثمار. فعلى سبيل المثال، كانت ٥ بلدان من أفضل ١٠ بلدان نفذت إصلاحات في العالم في أفريقيا في عام ٢٠١٤.

الأثر

١٠٥ - ساهمت التدابير التي اتخذتها البلدان الأفريقية في تحسين أداء القطاع المصرفي، مع ما صاحب ذلك من أثر إيجابي على تنمية القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية العامة. ووفقاً لما ذكره صندوق النقد الدولي، فقد تضاعف المعدل الوسيط لائتمانات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من مستواه لعام ١٩٩٥. كما شهدت القارة ابتكاراً في الخدمات المالية، وذلك بفضل نمو قطاع الاتصال بالهاتف المحمول، بما في ذلك التطور الملحوظ لأنظمة مثل M-Pesa و M-Shwari في شرق أفريقيا^(١٧).

٢ - التمويل الخارجي

الشركاء: الالتزام ٧: زيادة التدفقات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك (في حالة الشركاء الإنمائيين التقليديين) المساعدة الإنمائية الرسمية

١٠٦ - في خطة عمل أديس أبابا، أُعيد تأكيد الالتزامات تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً. وأفريقيا هي المستفيد الرئيسي من هذه الالتزامات، ولا سيما هذه الأخيرة، حيث يوجد ثلثا أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

التنفيذ

١٠٧ - وفقاً للأرقام الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ١٤٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٠,٦ في المائة بالأرقام الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٦ وزيادة بنسبة ٨,٧ في المائة تقريباً بالأسعار الحالية على أساس خط الأساس لعام ٢٠١٣. وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي مرة أخرى، من ٠,٣٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يجعل التقدم الجماعي نحو هدف ٠,٧ في المائة أمراً بعيد المنال.

١٠٨ - ومع ذلك، ففي حين أن الأرقام الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية قد ضعفت على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٧، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن المعونة الثنائية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أفريقيا بلغت ٢٩ بليون دولار، مما يعكس زيادة سنوية نسبتها ٣ في المائة بعد انخفاض قدره ٠,٥ في المائة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وبالمثل، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، التي يوجد ثلثها في أفريقيا، ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، الأمر الذي عكس مسار الاتجاه الانخفاض السابق بزيادة قدرها ٤ في المائة من عام لآخر.

١٠٩ - واستناداً إلى أحدث البيانات المصنفة لعام ٢٠١٦، انخفض صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ١,٦ في المائة، من حوالي ٥١ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى

(١٧) آن - ماري غولده - وولف، "Accelerating financial sector development to boost growth in sub-Saharan Africa"، صندوق النقد الدولي، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٥٠,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦. والقطاعات المستهدفة أساساً من المانحين للجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٦ هي: القطاع الاجتماعي (٤٤ في المائة)؛ القطاع الاقتصادي (٢٠ في المائة)؛ المعونة الإنسانية (١١ في المائة)؛ الإنتاج (١٠ في المائة)؛ المعونة المتعددة القطاعات (٨ في المائة)؛ والمساعدة البرنامجية العامة (٥ في المائة).

الأثر

١١٠ - لوحظ تقدم سارٍ في تحسين تبسيط الخطط والأولويات الاستراتيجية في البلدان النامية، وكذلك تحقيق توازن أفضل بين برامج الشركاء الإنمائيين وأطر النتائج التي تقودها البلدان. وكانت هناك زيادة في المعونة غير المشروطة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، وبلغت نسبة المعونة غير المشروطة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية ذروتها عند ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن ارتفعت من ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

١١١ - وفي مقابل هدف ٩٠ في المائة من الأموال التي صرفت كما هو مخطط لها، انخفضت القدرة على التنبؤ السنوي في جميع أنحاء العالم انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٥، إلى ٨٤ في المائة، من ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٠. إلا أن هذا الرقم الكلي يخفي تبايناً إقليمياً: فإفريقيا تعاني أكثر من غيرها، عند نسبة ٧٣ في المائة.

الشركاء: الالتزام ٨: تسهيل تدفق الموارد الخارجية الخاصة (التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى)

١١٢ - التزم قادة مجموعة العشرين بخفض متوسط تكلفة التحويلات المالية العالمية إلى ٥ في المائة (من ٩,٣٠ في المائة في منتصف عام ٢٠١١) خلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في مدينة كان بفرنسا في عام ٢٠١١. ونقحت المجموعة ذلك الهدف في مؤتمر القمة الذي عقد في هانغتشو بالصين في عام ٢٠١٦ إلى ٣ في المائة، وتعهدوا أيضاً بإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً للهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

التنفيذ

١١٣ - انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٣ في المائة إلى ١,٤٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٧ من ١,٨٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، ظلت الاستثمارات في البلدان النامية مستقرة، مما سمح لها بأن تشكل حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، أي ٤٧ في المائة من المجموع في عام ٢٠١٧، أي بزيادة من ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، هناك تفاوت إقليمي متزايد بين البلدان النامية يرجع جزئياً إلى ضعف أسعار النفط والآثار غير المباشرة على صعيد الاقتصاد الكلي الناجمة عن انهيار السلع الأساسية. واستمر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، حيث انخفض بنسبة ٢١ في المائة من عام آخر من ٥٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٤١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٧. ويقابل هذا انخفاض من ٣,٦ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢,٩ في المائة عام ٢٠١٦، مما يوحي بأن إفريقيا تفقد بعض مكاسبها في سعيها لجذب الاستثمارات.

١١٤ - وبلغت تكلفة إرسال التحويلات المالية ٧,١ في المائة على الصعيد العالمي في الربع الأول من عام ٢٠١٨، بعد أن ظلت ثابتة مقارنة بالسنة السابقة وانخفاضاً من خط الأساس البالغ ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي حين أن هذا الرقم في أدنى مستوى له حتى الآن، فإن لا يزال عند نسبة ٢,١ في المائة فوق هدف مجموعة العشرين و ٤,١ في المائة فوق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

١١٥ - ويبلغ متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٩,٤ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ وهو الأعلى في العالم.

الأثر

١١٦ - عادت بقوة تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعد أن ارتفعت بنسبة ١١,٤ في المائة في عام ٢٠١٧ وبلغت ٣٨ بليون دولار بعد انخفاض التدفقات لعامين على التوالي، بنسبة ٢,٥ في المائة، إلى ٣٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٤,٦ في المائة، ٣٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وهي لا تزال شريان الحياة بالنسبة للعديد من البلدان، حيث تمثل على سبيل المثال نسبة ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليبيريا و ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجزر القمر. وكان أكبر المستفيدين من التحويلات المالية في عام ٢٠١٧ نيجيريا (٢٢ بليون دولار) والسنغال وغانا (٢,٢ بليون دولار لكل منهما) وكينيا (بليون دولار) وأوغندا (١,٤ بليون دولار) ومالي (بليون دولار).

١١٧ - ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تشهد أعلى تكاليف التحويلات المالية في العالم، أي بنسبة تزيد ٢٩ في المائة عن المتوسط العالمي في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، كانت بعض القنوات الأكثر تكلفة تلك الرابطة بين مناطق إقليمية، على سبيل المثال أنغولا إلى ناميبيا (٢٦,٧ في المائة). وعلى العكس من ذلك، كانت أقل القنوات الأفريقية تكلفة في عام ٢٠١٧ من كوت ديفوار إلى مالي بنسبة ٢,٩ في المائة.

١١٨ - وللتغلب على الركود في متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات المالية، قد تحتاج بلدان مجموعة العشرين أيضاً إلى تنفيذ تدابير أخرى لزيادة القدرة التنافسية والابتكار في سوق التحويلات المالية.

١١٩ - ولا تتجاوز حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٢,٩ في المائة. وكانت الوجهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ٢٠١٧ هي إثيوبيا وغانا ومصر والمغرب ونيجيريا. ومع ذلك، فإن ٢٥ في المائة فقط من الاستثمارات في مجالات جديدة كانت في قطاع الصناعات التحويلية، بينما تركز الباقي على قطاع الخدمات والقطاع الأولي.

٣ - التدفقات المالية غير المشروعة

أفريقيا: الالتزام ٩: تقليل التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة

التنفيذ

١٢٠ - تبين النتائج التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا النتائج الضارة الخطيرة للتدفقات المالية غير المشروعة على التنمية في أفريقيا، مما يجعل تقديرات لهذه التدفقات من أفريقيا تفوق ٦٩ بليون دولار في كل عام. ووفقاً للدراسات التي أجريت تحت إشراف

منظمة النزاهة المالية العالمية، فإن حجم هذه التدفقات من أفريقيا بسبب سوء التسعير التجاري وحده يقارب ٥٠ بليون دولار سنوياً.

١٢١ - واعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إعلاناً خاصاً بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أعلن فيه القادة الأفارقة عزمهم على ضمان أن تحدّد جميع الموارد المالية المفقودة من خلال هروب رؤوس الأموال بصورة غير مشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة وتُعاد إلى أفريقيا لتمويل خطة التنمية القارية.

١٢٢ - ووفقاً لما ذكرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يكلف تآكل الوعاء الضريبي وممارسات نقل الأرباح البلدان ما بين ١٠٠ بليون دولار و ٢٤٠ بليون دولار من الإيرادات الضريبية الضائعة سنوياً، وهو ما يعادل ٤ إلى ١٠ في المائة من الإيرادات الضريبية من مداخل الشركات في العالم.

الشركاء: الالتزام ٩: تقليل التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول المسروقة

/التنفيذ

١٢٣ - للقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، يدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (الغاية ١٦-٤) إلى الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن خلال خطة العمل المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في هانغتشو في عام ٢٠١٦، تهدف مجموعة العشرين إلى تعزيز الجهود الدولية الحالية في هذا المجال من خلال تنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

/الأثر

١٢٤ - يغطي الإطار الشامل المعني بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، الذي يضم ١١ عضواً حتى آذار/مارس ٢٠١٨، العديد من البلدان والولاية القضائية الأفريقية. وقد دخلت الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن تنفيذ التدابير المتصلة بالمعاهدات الضريبية والرامية إلى منع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، التي وقع عليها ٧٩ بلداً حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠١٨، مما سيعزز المعاهدات الضريبية القائمة ويخفض فرص تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من دفع الضرائب. ولئن كان الأثر المحتمل للحد من تآكل الوعاء الضريبي وممارسات تحويل الأرباح وتحقيق المزيد من الشفافية في الضرائب الدولية سوف يتجسد تدريجياً، فإنه سيؤدي حتماً إلى زيادة الإيرادات الضريبية في جميع أنحاء أفريقيا ويعزز القدرة التنافسية على أساس الشفافية والكفاءة.

١٢٥ - ومن أجل وضع حد لتآكل الوعاء الضريبي وممارسات نقل الأرباح، تم تحديد التدابير الرئيسية ذات الأولوية للحد من الآثار الجانبية السلبية والآثار المضرة بالقدرة التنافسية، وكذلك المعايير الدنيا لمكافحة الممارسات الضريبية الضارة، ومنع إساءة استخدام المعاهدات الضريبية، بما في ذلك الانتفاع غير المستحق من المعاهدات، وتحسين الشفافية بواسطة التقارير القطرية لكل بلد وتعزيز فعالية فض المنازعات.

٤ - التقييم العام والأولويات والتحديات الرئيسية

١٢٦ - يُقدَّر أن الأمر يستلزم توفير مبلغ ٦ تريليون دولار في السنة، أو ٩٠ تريليون دولار على مدى فترة دوام أهداف التنمية المستدامة، لتحقيق هذه الأهداف على الصعيد العالمي، مما يعني أن المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتنفيذ لن تكون كافية. وهناك اعتراف متزايد بأن التدفقات الخاصة إلى أفريقيا، بما في ذلك التحويلات المالية وتعبئة الموارد المحلية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة ستكون هي العناصر الرئيسية لجهد جماعي لجعل أهداف التنمية المستدامة والطموحات الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ حقيقة واقعة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يجددوا جهودهم لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فضلاً عن الهدف الوارد في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ المتمثل في تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، بالنظر إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من تلك البلدان موجود في أفريقيا.

١٢٧ - وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة حجم التمويل، فإن التحدي يتمثل في تعظيم الأثر التحفيزي، بما في ذلك استخدام التمويل المختلط وغيره من الوسائل الاستراتيجية والابتكارية لتمويل التنمية وتشجيع توفير التمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا.

١٢٨ - وبما أن التدفقات التجارية تشكل معظم التدفقات المالية غير المشروعة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمعالجة مسألة الملاذات الضريبية وأن يضع حداً لممارسة نقل الأرباح بين الشركات المتعددة الجنسيات.

١٢٩ - أما في ما يتعلق بتيسير تدفقات الموارد الخارجية الخاصة إلى أفريقيا، فبينما تقع المسؤولية على عاتق البلدان الأفريقية لتهيئة البيئة التجارية السليمة وتأمين حقوق الملكية التي من شأنها أن تعزز ثقة المستثمر، فإن شركاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يضطلعون بدور في المساعدة على بناء القدرات لتنفيذ الإصلاحات الضرورية وزيادة الدعم لأدوات تقاسم المخاطر والتخفيف من حدتها. وينبغي أن تضاعف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين جهودها لتحقيق غاية ٣ في المائة المتعلقة بتكاليف التحويلات المالية، الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

١٣٠ - وفي تقرير أعدته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ورد أن أفريقيا لديها إمكانات هائلة من الموارد المالية المحلية وينبغي أن تستفيد من فرصها الإنمائية بالنظر إلى الداخل لتعبئة الموارد الكافية لتحقيق النمو المستقر والتنمية الشاملة. وسيكون تحقيق طموحات القارة رهيناً بقدرة البلدان الأفريقية على تعبئة الموارد المالية الكافية والمضمونة والمستدامة.

١٣١ - وتتمثل التحديات التي تواجه أفريقيا في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وفي الوقت ذاته اعتماد السياسات الصحيحة وإنشاء مؤسسات موثوقة للاستفادة من الموارد الإضافية من المصادر العامة والخاصة الخارجية.

١٣٢ - وستكون تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاحتياجات الاستثمارية للبلدان الأفريقية عاملاً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - التصنيع والتكامل الإقليمي

١٣٣ - يرجى من حكومات البلدان الأفريقية النظر في الحاجة إلى ما يلي:

(أ) زيادة الوعي بأهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا لنجاح منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية؛

(ب) تسريع الاستثمار والتصنيع، بالاستفادة من ميزات النسبية، والسكان الشباب، ونمو الطبقة المتوسطة. وتوفر الأجور التنافسية والقرب من الأسواق المتقدمة وفرص النفاذ إليها فرصاً لتوسيع التعاون مع الشركاء الناشئين؛

(ج) تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وتهيئة مناخ أعمال مشجع وشامل للجميع، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع التصنيع والإنتاج الزراعي؛

(د) تنشيط نظم التعليم والتدريب التقني والمهني. فاكتمساب المهارات الملائمة للعمل للشباب والبالغين للمشاركة بشكل مجد في الاقتصاد من أجل تحقيق سبل العيش المستدامة أمراً حيوي.

١٣٤ - يرجى من الشركاء الإنمائيين النظر في الحاجة إلى ما يلي:

(أ) تشجيع الاستثمار في أفريقيا عن طريق تشجيع الشركات الخاصة العاملة في مجال الصناعات التحويلية والأعمال التجارية الزراعية على الاستثمار في القارة ونقل مصانعها وأعمالها إليها؛

(ب) تشجيع الاستثمار في الطاقة المستدامة والمأمونة، والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، والبنية التحتية والصناعات المستدامة والقادرة على الصمود في أفريقيا؛

(ج) دعم الدول الأعضاء الأفريقية في مجال التصنيع عن طريق التجارة وفقاً لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وفي تحديد الثغرات في البنية التحتية والاحتياجات ومتطلبات التمويل لإقامة بنية تحتية مستدامة، بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية والريفية، إلى جانب فرص تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(د) تشجيع مصارف التنمية الأجنبية على تعبئة الموارد في البنية التحتية والصناعات من خلال الشراكات وبناء قدرات الإدارة المؤسسية لتعزيز النظم القطرية؛

(هـ) تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل حاسمة للتصنيع في أفريقيا، عن طريق المساهمة في تنمية قدرات موظفي العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك النساء والشباب؛

(و) التركيز على إمكانات الصناعة الزراعية، بالاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية لأفريقيا.

باء - الصحة والمياه والصرف الصحي

١٣٥ - يرجى من حكومات البلدان الأفريقية النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) زيادة جودة الرعاية الصحية من خلال الإصلاحات التي تحسّن البنية التحتية للمرافق الصحية والموظفين المؤهلين والأدوية الأساسية لتحسين فعالية تقديم الرعاية الصحية؛
- (ب) إنشاء آليات تمويل صحي ميسورة التكلفة، بما في ذلك التأمين الصحي الاجتماعي، مع العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

(ج) الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ١٥ في المائة من الميزانية للقطاع الصحي، وفقاً لإعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة؛

- (د) تعزيز آليات التعاون الصحي الإقليمي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها من أجل الوقاية من المشاكل الصحية والكشف المبكر عنها والإبلاغ عنها؛
- (هـ) زيادة حجم الاستثمارات في إجراء البحوث المتعلقة بالأوبئة والخدمات الصحية؛

(و) إقامة شراكات متينة بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة لإيجاد نهج مبتكرة للتعبئة في الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية؛

(ز) تلزم زيادة في التمويل قدرها نحو ١٣ بليون دولار كل سنة لأفريقيا لتحقيق غايات الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. ويجب تصميم المبادرات والسياسات للمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية تعالج أوجه القصور في الإدارة والقدرات وتعزز المعرفة والحلول والابتكارات الذكية لجذب استثمارات القطاعين العام والخاص.

١٣٦ - يرجى من الشركاء الإنمائيين النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) توسيع نطاق التمويل الصحي الطويل الأجل والمضمون والمستدام عن طريق تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل قطاع الصحة، وذلك لتعزيز قدرة هذه القطاع؛

(ب) تعزيز الدعم لأطر الرصد والتقييم المتينة إلى جانب نظم إحصائية وبيانات قوية لإثراء التحليل وتحديد الثغرات ودعم صياغة التدخلات في السياسات الصحية لتحسين النتائج الصحية؛

(ج) تشجيع تصنيع المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا لتغطية الاحتياجات الصيدلانية التي لم تلب بعد، وخفض التكاليف وزيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية؛

(د) زيادة الاستثمارات في البحث العلمي والتدريب المهني وإيجاد بدائل مناسبة للعقاقير المقاومة لمضادات الميكروبات.

جيم - تغير المناخ

١٣٧ - يرجى من حكومات البلدان الأفريقية النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) مواصلة اتخاذ التدابير لجعل التكيف جزءاً من الخطط الإنمائية وتنفيذ خططها الوطنية للتكيف لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية؛
- (ب) تعزيز القدرات الوطنية لتمكين من الحصول على التمويل الدولي للإجراءات المتعلقة بالمناخ.

١٣٨ - يرجى من الشركاء الإنمائيين النظر في الحاجة إلى:

- (أ) الوفاء بالالتزامات بتقديم دعم مالي إضافي وتكنولوجيا ملائمة للمناخ من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- (ب) الوفاء بالالتزامات تجاه تخفيضات محدّدة للانبعاثات أو بذل أفضل الجهود المحدّدة وطنياً؛
- (ج) توفير الدعم التقني والمالي لأفريقيا لزيادة توافر الطاقة؛
- (د) ضمان المعاملة المتساوية لأفريقيا في التصدي لتغير المناخ عن طريق توفير الدعم المالي والحوافز للتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال تجنب إزالة الغابات، والعمل كبالوعة عالمية لثاني أكسيد الكربون.

دال - تمويل التنمية

١٣٩ - يرجى من حكومات البلدان الأفريقية النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) مواصلة زيادة الإيرادات المحلية، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي؛
- (ب) تعزيز قدرة السلطات الضريبية على التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) تعزيز حقوق الملكية وسيادة القانون وتبسيط قواعد وأنظمة الاستثمار في سبيل تهيئة بيئة أعمال مؤاتية، وذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الطويل الأجل في المجالات الجديدة من داخل أفريقيا وخارجها والمساهمة في التحول الهيكلي للقارة.

١٤٠ - يرجى من الشركاء الإنمائيين النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) زيادة الدعم للصناعات، لا سيما في قطاع الصناعة الزراعية، من خلال الجمع بين الاستثمار والسياسات التجارية ودعم بناء القدرات؛
- (ب) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، تمشياً مع حجم التحديات التي تواجه القارة؛

(ج) تخصيص الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، في مقابل حالات الطوارئ القصيرة الأجل، مثل أزمة اللاجئين وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية. فتمويل هذه الأخيرة لا ينبغي أن يستبعد الأولى؛

(د) مضاعفة الجهود الرامية إلى خفض تكلفة التحويلات المالية بما يتماشى مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة وخطط التحويلات المالية التي تنفذها مجموعة العشرين، بما في ذلك دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا، وكذلك مساعدة الدول الأعضاء الأفريقية على بناء قدراتها؛

(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة وتحديد الأصول المسروقة واستردادها وإعادتها.